بحث عن

الشراكة المجتمعية ودعم الأسر المصرية الفقيرة

Community partnership and Supporting of Poor Egyptian Families

إعداد

د. عزة علي شحاته فرج

أستاذ مساعد التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة حلوان

2018م

الشراكة المجتمعية ودعم الأسر المصرية الفقيرة

مستخلص

ترجع أهمية هذه الدراسة إلي ما يلي (أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن 17 أكتوبر اليوم العالمي للقضاء علي الفقر، حيث يشكل الفقر انتهاكا لحقوق الإنسان– يتطلب تحقيق السلم المجتمعي السعي إلي الحد من الفقر بين الأسر المصرية بما يتيح لأفراد المجتمع أن يعيشوا حياة لائقة– الفقر ظاهرة عالمية تحدث فى كل مجتمع، ومن الممكن أن تتحدد كافة الشراكات المجتمعية من أجل تحقيق العمل اللائق الذي يعد مخرجا ملائما من الفقر– إبراز أهمية الشراكات المجتمعية فى العمل علي إيجاد سبل جديدة لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء وتعزيز الدور الذي تقوم به الدولة فى هذا المجال– تعتبر الشراكات المجتمعية أحد الأشكال الهامة فى بناء نموذج وطني لمكافحة الفقر–استمرار وجود الفقر وانتشاره بين الأسر المصرية يشكل عقبة فى تحقيق التنمية ويؤجج الاضطرابات ويتسبب فى تدمير حياة المصريين).

تسعي هذه الدراسة إلي (تحديد المشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة فى مصر– تحديد أهداف الشراكة المجتمعية– تحديد أشكال الشراكة المجتمعية)

وتحددت فروض الدراسة فى (توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين أهداف الشراكة المجتمعية والحد من المشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة– توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين أشكال الشراكة المجتمعية ودعم الأسر المصرية الفقيرة)

وتعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية واعتمدت على منهج دراسة الحالة واستخدمت الدراسة دليل تحليل مضمون ما نشر فى الصحف القومية (الأهرام– الأخبار– الجمهورية) المتعلقة بالشراكات المجتمعية ودعم الأسر المصرية الفقيرة

الكلمات المفتاحية: الشراكة –الشراكة المجتمعية– الأسرة– الفقر– الأسر الفقيرة

Community partnership and support for poor Egyptian families

Extract

The importance of this study is due to the following (The United Nations General Assembly declared October 17 as the International Day for the Eradication of Poverty, where poverty constitutes a violation of human rights - achieving societal peace requires striving to reduce poverty among Egyptian families so that members of society can live a decent life - Poverty is a global phenomenon that occurs in every society, and it is possible for all community partnerships to be determined in order to achieve decent work, which is an appropriate way out of poverty - highlighting the importance of community partnerships in working to find new ways to provide social protection for the poor and strengthening the role of the state in this field - Community partnerships are considered one of the important forms in building a national model to combat poverty - the persistence of poverty and its spread among Egyptian families constitutes an obstacle to achieving development, fueling unrest and destroying the lives of Egyptians.

This study seeks to (identify the economic problems of poor families in Egypt - determine the objectives of the community partnership - determine the forms of community partnership(

The hypotheses of the study were determined in (there is a statistically significant relationship between the goals of community partnership and the reduction of economic problems for poor families - there is a statistically significant relationship between the forms of community partnership and support for poor Egyptian families(

This study is a descriptive study and relied on the case study method. The study used a guide to analyze the content of what was published in the national newspapers (Al-Ahram - Al-Akhbar - Al-Gomhoria) related to community partnerships and support for poor Egyptian families.

Keywords: partnership - community partnership - family - poverty - poor families

أولاً: مقدمة:

الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية ارتبطت منذ نشأتها فى أوائل القرن العشرين بالعمل مع الأسرة لتوفير الاحتياجات الأساسية وتحقيق مستوي معيشي ملائم لأفرادها والنهوض بالمجتمع، بالعمل علي محاربة الفقراء والمشكلات التى تنجم عنه، للوصول إلي رفاهية الإنسان.

ويشير تقرير منظمة العمل الدولية (منظمة العمل الدولية ، 2003، ص 1) إلي أن قرابة نصف سكان العالم يعيشون علي أقل من دولارين فى اليوم، كما أن هناك أكثر من مليار شخص يكابدون العيش بأقل من دولار واحد فى اليوم، ويمثل الفقر كابوس للأفراد، فهو شكل حلقة مفرغة قوامها اعتلال الصحة، وانخفاض القدرة علي العمل، وتدني الإنتاجية وقصر العمل المتوقع، أما بالنسبة إلي الأسر، فالفقر مصيدة تؤدي إلي عدم كفاية التعليم ونقص المهارات، والدخل غير المضمون، وسوء الصحة وبالنسبة للمجتمعات، يشكل الفقر نقمة تعوق النمو وتؤجج الاضطراب، وتحول دون تقدم البلدان الفقيرة، ولكل هذه الأسباب يتسبب الفقر فى تدمير حياة البشر.

وأكد تقرير البنك الدولي فى تقريره عن مصر (World Bank, 2015, P1) علي ارتفاع معدلات الفقر إلي 60% من المصريين وبلغت التقرير إلي وجود تباينات جغرافية مذهلة فى معدلات الفقر فى مصر، حيث تتراوح بين 7% فى محافظة بورسعيد و 66% في بعض محافظات الصعيد. (أسيوط- سوهاج- قنا).(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015م)

ويعد الفقر من الظواهر الاجتماعية التى تعاني منها الأسر المصرية، كما أوضحت البيانات عن بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الذي أعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2012م، ص 2) الكثير من معاناة حياة الفقراء فى مصر، حيث تشيرالبيانات إلي أن حد الفقر الأدني بلغ 256 جنيها (42 دولار) للفرد فى الشهر، فيما يبلغ الحد الأعلي للفقر توفر دخل شهري للفرد فى حدود 334 جنيها (55 دولار)، كما يبلغ معاش الضمان الاجتماعي الذي تقدمه الدولة للأسر الفقيرة 175 جنيها (29دولار) فى الشهر ويستفيد من هذا المعاش نحو مليون ونصف مليون أسرة مصرية فقيرة.

وتري الباحثة أن ما تحصل عليه الأسر المصرية الفقيرة فى الشهر أقل من الحد الأدني للفقر للفرد الواحد بنحو 81 جنيها (13 دولار)، لذا يشكل انتشار الفقر بين الأسر المصرية ظاهرة حقيقية، حيث تعيش أعداد هائلة من المصريين فى حالة من الفقر، مما يتطلب إحداث تغيير فى نهج العمل مع الأسر الفقيرة وتعزيز طريقة العمل التشاركي بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص.

وتتحدد أهمية الشراكة مما تعانيه الأسر المصرية الفقيرة فى الريف والحضر من عدم القدرة علي إشباع الاحتياجات الأساسية لأبنائها، مما يتطلب وجود الشراكة المجتمعية القائمة علي مبدأ التحالف المؤسسي بين القطاعات الحكومية والأهلية مستندة علي مبدأ المسئولية الاجتماعية المشتركة بينهم فى الحد من الفقر فى المجتمع المصري وإعطاء الأولوية للأسر الفقيرة فى الريف والحضر.

لذا تعتبر الشراكة المجتمعية علاقة تكامل بين إمكانيات وقدرات طرفين أو أكثر، حيث يبرز الاتفاق حول تحقيق أهداف محددة وهي علاقة تحكمها المساواة بين الأطراف لتحقيق الصالح العام وأهم سمات هذه الشراكة(قنديل، 2004م، ص 5).

1- الشراكة علاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
2- الشراكة المجتمعية تحقق التكامل بين الموارد والإمكانات المادية والبشرية.
3- علاقات الشراكة المجتمعية لا تبرز هيمنة طرف لأخر، وإنما هناك إمكانيات تتكامل فى إطار المساواة.

4- أن الشراكة المجتمعية تستهدف تعظيم المردود الاجتماعي والاقتصادي وتهدف للصالح العام.

وتري الباحثة أن الشراكة المجتمعية تعتمد علي الأطراف التالية:

1- المنظمات الحكومية.
2- منظمات المجتمع المدني.
3- منظمات القطاع الخاص.
4- أفراد المجتمع من المتطوعين للعمل علي تقديم مساعدات بكل الطرق المتاحة لديهم.

- **وتؤكد الباحثة علي وجود ضوابط تحكم العلاقة بين أطراف الشراكة المجتمعية وهي:**

1- التوافق بين الشراكة المجتمعية وبين أنظمة الدولة.
2- العمل بشفافية ووضوح بين أطراف الشراكة المجتمعية.
3- الالتزام من جانب الشركاء بعادات وتقاليد المجتمع.
4- تتناسب الشراكة المجتمعية مع الفئات المستهدفة مع مراعاة الفروق والظروف ومشكلات كل فئة.
5- التنسيق بين الشركاء عند تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من برامج ومشروعات وخدمات اجتماعية.

- **وتري الباحثة أن أهداف الشراكة المجتمعية تحاول تحقيق ما يلي:**

1- دعم تنمية المجتمع فى مجالات عديدة أهمها فى مجال الصحة والتعليم، ودعم الفئات المستضعفة، والإسكان.
2- العمل مع كافة الشركاء فى الحد من انتشار الفقر.
3- تنفيذ الشركاء للمشروعات التى تهدف إلي إيجاد فرص عمل لمكافحة الفقر.
4- مساعدة الحكومة فى تنفيذ البرامج والمشروعات والخدمات الاجتماعية مما ينتج فى النهاية إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية.
5- إتاحة الشركاء الفرص لتحقيق التكافل الاجتماعي.
6- مشاركة الأسر المصرية الفقيرة علي إيجاد حلول لمشكلة الفقر بما يتناسب مع ظروفهم الاجتماعية.
7- الوصول إلي حلول مبتكرة للمشكلات والظواهر والأزمات الاجتماعية.
8- المساهمة فى تحسين مستوي معيشة سكان المجتمع عامة وإعطاء الأولوية للفئات المستضعفة والأسر الفقيرة.

ومن ثم يمكن للباحثة أن تحدد أهمية الشراكة المجتمعية فيما يلي:

1- استثمار الموارد والإمكانيات والمهارات لدي الشركاء فى تحقيق تنمية المجتمع.
2- تعزيز مبدأ المسئولية الاجتماعية لدي الشركاء اتجاه سكان المجتمع.
3- تطور البرامج والمشروعات المقدمة من أطراف الشراكة المجتمعية وزيادة فعاليتها.
4- التواصل بين أطراف الشراكة المجتمعية مما يسهم فى تعزيز الثقة بينهم وإيجاد طريقة مشتركة تحقق أهداف الشراكة المجتمعية.

لذلك من الضروري إنصاف الأسر المصرية الفقيرة بالاعتماد علي الشراكة المجتمعية لما تملكه من قدرات وإمكانات فى الحد من الفقر وتحقيق الأمن الاجتماعي الذي يساعد الأسر الفقيرة علي إشباع احتياجاتهم وتمكينهم من الحصول علي حقوقهم والعمل علي تحسين مستوي معيشتهم.

- **وتتخذ الشراكة المجتمعية أشكالاً مختلفة تتمثل فى الآتي(**عبد الرازق، رحيمة، 2002م، ص ص 7-8):

1- الشراكة التعاقدية: هذا النوع من الشراكة له خصوصياته، فالشراكة التعاقدية مبدئيا هي خلق محدد فى موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلي خلق مالي وتجاري معطية بذلك حرية أكبر لحياة الشراكة.

2- الشراكة المالية: إن الشكل الثاني يخص الجانب المالي إضافة إلي الشراكة التعاقدية هناك الشراكة المالية أي أنها تتخذ طابعاً مالياً فى مجال الاستثمار، وهذا النوع يختلف عن باقي الأشكال الأخري من خلال:

أ- وزن كل شريك.

ب- مدة أو عمر الشراكة.

ج- تطور المصالح لكل شريك.

3- الشراكة التقنية: تتمثل الشراكة فى تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات حيث يتم جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة فى مختلف مجالات الإنتاج.

4- الشراكة التجارية: للشراكة التجارية طابع خاص حيث أنها ترتكز علي تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة فى السوق التجارية من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتج وهذا الشكل يعني التخلص من حالة عدم توازن فى السوق ويخص جانب التسويق بشكل كبير.

5- الشراة فى البحث والتطور: تهدف هذه الشراكة عموما إلي تطوير المنتجات وتحسينها مع التقليص من التكاليف الإنتاجية والدخول إلي أسواق جديدة تعطي للمؤسسة الأفضلية عن باقي المؤسسات المنافسة لها.

وتؤكد الباحثة أن تطبيق الممارسات الفعالة للمشاركة المجتمعية تتم بإعداد المشروعات والبرامج والخدمات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها من خلال مراحل التخطيط الاجتماعي التالية:

أولاً: مرحلة الإعداد:

فى هذه المرحلة يتم تحديد المشكلة أو القضية أو الحاجات أو الموضوع المحدد للمشاركة المجتمعية، وتحديد مستويات المشاركة المجتمعية من الأطراف المعنية من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة وتحديد الأهداف المراد الوصول إليها وتصميم البرامج والمشروعات اللازمة لإيجاد الأهداف وتحديد الموارد المتاحة اللازمة المالية والبشرية والتنظيمية وتعريف المستهدفين بأهمية موضوع الشراكة وفى ضوء ذلك يتم وضع خطة تسهم فى إنجاز ما تم الإتفاق عليه مع تحديد الجدول الزمني اللازم لتحقيق الهدف من المشاركة المجتمعية تلك.

ثانياً: مرحلة التنفيذ:

فى هذه المرحلة تقوم كل الأطراف المعنية فى مستويات المشاركة المجتمعية بمسئولياتها المتفق عليها مسبقا فى تنفيذ الخطة لتحقيق أهداف الشراكة فى إطار الفترة الزمنية المحددة.

ثالثاً: مرحلة المتابعة:

خلال تنفيذ الأعمال والأنشطة المرتبطة بإنجاز الأهداف من جانب أطراف الشراكة المجتمعية تتم المتابعة للتدخل فى إجراء أي تعديلات يحتاجها العمل بما يحقق أهداف أنشطة المشاركة المجتمعية، وعلاج أي قصور قد يحدث أثناء التنفيذ، مع التأكد أن الأعمال والأنشطة تنفذ وفق الجدول الزمني للخطة.

رابعاً: مرحلة تقييم الخطة:

يتم بعد إنجاز الأهداف تحديد ما تم تحقيقه بما تم تحديده مسبقاً من أهداف وتحديد نقاط القوة والضعف فى الخطة المنفذة وأهم التحديات التى واجهت تنفيذ الخطة للاستفادة منها فى أنشطة الشراكات المجتمعية مستقبلاً، مع العمل علي تقييم عملية الشراكة المجتمعية ككل وتقييم مدي فعالية الأنشطة والبرامج المنفذة فى الحد من الموضوع أو القضية أو الحاجات أو المشكلة التى تم تحديدها ودراستها والتدخل فيها من خلال الشراكة المجتمعية.

وساهمت العديد من التقارير الدولية والدراسات العلمية علي أهمية الشراكة المجتمعية ودورها الإيجابي فة تحقيق السلم المجتمعي وخفض النزاعات والاضطرابات الاجتماعية التى تنشأ لأسباب عديدة لعل أهمها الحرمان من الخدمات الأساسية وعدم القدرة علي إشباع الحاجات الأساسية.

وفى مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية عام 2000م(الأمم المتحدة، 2000م) أعلن الزعماء السياسيون فى العالم التزام الأسرة الدولية بالقيام بحملة منسقة من أجل الحد من الفقر المدقع والقضاء عليه فى نهاية المطاف، وحددت الوكالات التابعة للأمم المتحدة بصورة جماعية مجموعة موجزة من الأهداف تضمنت ثمانية أهداف هي: القضاء علي الفقر المدقع والجوع، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وخفض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة المرأة، ومكافحة فيروس نقص المناعة (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية ومن أجل الحد من الفقر والقضاء عليه.

وفي تقرير منظمة العمل الدولية (2003) بعنوان الخلاص من الفقر(منظمة العمل الدولية، 2003م).

أكد التقرير علي أن الفقر ظاهرة معقدة وحقيقية راسخة ومستشرية، وهناك قرابة نصف سكان العالم يعيشون علي أقل من دولارين فى اليوم، كما أن هناك أكثر من مليار شخص يكابدون العيش بأقل من دولار واحد فى اليوم، بل أن هناك تحديا أقوي يكمن فيما يمكن أن تكشف عنه القياسات الإحصائية منها أن الفقر يولد شعورا متناميا بقلة الحيلة والمهانة، وعدم القدرة علي التفكير أو التخطيط. ويشكل الفقر حلقة مفرغة قوامها اعتلال الصحة وانخفاض القدرة علي العمل، وتدني الإنتاجية، وقصر العمر المتوقع، أما بالنسبة إلي الأسر، فالفقر مصيدة تؤدي إلي عدم كفاية التعليم، ونقص المهارات، والدخل غير المضمون، والتكبير بالإنجاب، وسوء الصحة، والوفاة المبكرة، وبالنسبة للمجتمعات يشكل الفقرة نقمة تعوق النمو وتؤجج الاضطراب، وتحول دون تقدم البلدان الفقيرة، ولكل هذه الأسباب، فإن الفقر يكلفنا ثمنا باهظا بما يتسبب فيه من تدمير لحياة البشر.

وأشار التقرير إلي أن الفقر ليس من صنع الفقراء، ولكنه نتيجة لحالات فشل هيكلية ونظم اقتصادية واجتماعية عديمة الجدوي، وهو نتاج للاستجابات السياسية غير الملائمة وضحالة القدرة علي رسم السياسات العامة.

- وأوضح التقرير أن عالم العمل علي وجه التحديد هو السبيل الوحيد للقضاء علي الفقر بشكل راسخ وتدريجي ودائم.

ودراسة (Jelinek, 2006) بعنوان A study of NGO Relation with Government and Communities in Afghanistan (Jelinek, 2006)

هدفت دراسة علاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومة والمجتمعات المحلية فى أفغانستان، وذلك للتعرف علي التوترات بينهم وإيجاد الصيغة الأفضل لمشاركة المنظمات غير الحكومية مع الجهات الحكومية والإقليمية والمحلية وضمان التنسيق الفعال بينهم، واعتمدت الدراسة علي أسلوب المقابلات والنقاش فى جمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلي نتائج عديدة أهمها، أنه يوجد ضعف فى العلاقات التنسيقية بين المنظمات غير الحكومية

والجهات الحكومية مما أثر سلبا علي عمل هذه المنظمات، وأن المشاريع المنفذة من قبل المنظمات غير الحكومية لم تهتم باحتياجات الفئات الأكثر احتياجاً.

وفى دراسة حميد ياسر الياسري (2008) بعنوان مؤشرات الفقر فى الوطن العربي، دراسة فى الجغرافية السياسية(الياسري، 2008).

أوضحت هذه الدراسة مشكلة الفقر فى دول الوطن العربي وأسبابها وتحديد مؤشرات الفقر لدي الفئات الاجتماعية من سكان الوطن العربي التى تعيش عند خطوط الفقر وانعكاسات تلك الظاهرة علي الخدمات التعليمية ومتوسط العمر والبطالة ومياه الشرب والصرف الصحي حيث يعد مؤشرات الظاهرة من المنظور الجغرافي خطوة مهمة لمعالجة الظاهرة أو الحد من نتائجها، وقد توصلت هذه الدراسة إلي نتائج لعل أهمها أن البطالة والفقر ظاهرتان متلازمتان فى الوطن العربي حيث تعيش شرائح اجتماعية كبيرة فى حالة الفقر.

تناولت الدراسة مشكلة الفقر فى الوطن العربي أسبابها ومؤشراتها، وتؤكد الدراسة علي أن الفقر يشكل عقبة أساسية أمام التنمية والتطور وتشكل خطرا علي الاستقرار الاجتماعي والسياسي والعمراني ويؤدي إلي نشأة بيئة خصبة لنمو الانحراف الذي يستهدف أمن المجتمع والدولة معاً ويؤدي إلي تعطيل الكثير من الإمكانيات والقدرات البشرية فى المجتمعات أو عند الشعوب العربية فى كل الوطن العربي.

وفي دراسة منال عبد المعطي صالح قدومي بعنوان: دور المشاركة المجتمعية فى تنمية وتطوير المجتمع المحلي، 2008م(قدومي، 2008م).

هدفت هذه الدراسة إلي توضيح دور المشاركة المجتمعية فى تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وكذلك التحدث فى العلاقة ما بين المشاركة المجتمعية ومستواها فى تنمية المجتمع المحلي فى مدينة نابلس، وإلقاء الضوء علي إحدي وسائل المشاركة المجتمعية، وهي لجان الأحياء السكنية فى مدينة نابلس من حيث وجودها، دورها، أهميتها، المعوقات، المشاكل المتعلقة بها.

وأجريت دراسة علي عينة من (943) فرد من أفراد المجتمع المحلي بالإضافة إلي 21 من مسئولي لجنة الحي 13 فرداً من الجهات الأهلية للجنة الحي و 8 أفراد من الجهات الحكومية، و3 أفراد من المجهودات الفردية، واستخدمت الأداة الاستبيان مع أفراد المجتمع والمقابلات المقننة مع المسئولين عن الحي، وتوصلت الدراسة إلي وجود رغبة لدي أفراد عينة الدراسة نحو المشاركة المجتمعية وأهمية دورها فى تنمية المجتمع المحلي.

كما أكدت الدراسة علي أهمية أن تقوم الجهات المعنية بتفقد حاجات المجتمع والتعرف علي مطالب أفراده.

ودراسة حنفي حيدر أمين محمد (20099) بعنوان: دور الصحافة المصرية فى معالجة قضايا الفقر والفقراء فى صعيد مصر(محمد، 2009).

وهدفت هذه الدراسة إلي رصد وتحليل دور الصحافة المصرية فى معالجة قضايا الفقراء فى صعيد مصر وينبثق من هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية منها التعرف علي مقاييس اهتمام الصحف المصرية بقضايا الفقراء فى الصعيد من حيث الحجم وموقع وشكل المادة الصحفية المنشورة، والكشف عن نوعية المصادر التى تعتمد علي الصحف فى عرضها للمادة الصحفية والتعرف علي اتجاهات الصحف فى معالجتها لقضايا الفقراء فى الصعيد وسمات وأهداف تلك المعالجة وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية واعتمدت علي منهج المسح الاجتماعي بشقيه الوصفي والتحليلي بهدف رصد وتحليل الوقائع والحقائق المتعلقة بالمعالجة الصحفية لقضايا الفقر والفقراء فى صعيد مصر، بالإضافة إلي استخدام المسح بالعينة من الصحفيين العاملين بتلك الصحف المدروسة، وأدوات جمع البيانات فى الدراسة تتمثل فى استمارة تحليل المضمون لتحليل مضمون المواد الصحفية المنشورة فى صحف الدراسة واستمارة استبيان لجمع البيانات من خلال مقابلة الصحفيين العاملين فى الصحف

الست موضوع الدراسة (صحف الأهرام، الأخبار، الوفد، الأحرار، المصري اليوم، والدستور) وتم اختيار تلك الصحف لتنوع أنماط ملكيتها واتجاهاتها وسياستها التحريرية ودورية الصدور، وتوصلت نتائج الدراسة إلي ضعف المضمون الصحفي المنشور عن قضايا الفقر والفقراء فى صعيد مصر فى الصحف المصرية، وعدم رضا المبحوثين عن البرامج والسياسات التى تتخذها الحكومة فى مكافحة قضايا الفقر فى صعيد مصر.

ودراسة Al- Kolani, M. M Characteristics of the Poor in Egypt (M. M, 2012):

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد خصائص الأسرة الفقيرة فى مصر لمحاولة وضع برامج جديدة من شأنها استهداف الفقراء والحد من مشكلة انتشار الفقر، ويتطلب إعداد تلك البرامج التحديد النفق للأسر الفقيرة من خلال الاعتماد علي مقاييس الفقر، لذلك استهدفت الدراسة تحديد طبقة الفقراء فى مصر خلال بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2010، 2011، ودراسة أهم خصائص هذه الطبقة من خلال مؤشر مركب هو مؤشر الثروة وذلك سعيا وراء تحسين ظروف معيشتهم وخصائصهم الاجتماعية وذلك من خلال استخدام التحليل الوصفي لتوضيح مؤشرات الفقر فيما بين الأقاليم المصرية، والتفرقة بين أنواعه، كما استخدم أيضا أسلوب التحليل الكمي باستخدام معامل جيني لقياس التجانس فى مستويات الإنفاق داخل مصر، واستخدم مؤشر الثروة كمؤشر مطلق للفقر لتحديد رفاهة الأسر وحالتهم الاقتصادية، وقد استخدم معامل سبيرمان للرتب لاختبار التناظر بين نتائج مؤشر الثروة ومتوسط الإنفاق الاستهلاكي للمحافظات، من خلال ترتيب الأسر بإستخدام مؤشر الثروة مع ترتيب الأسر باستخدام مؤشر الإنفاق الاستهلاكي علي مستوي إجمالي جمهورية مصر العربية فى الحضر والريف، وأهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة أنه علي الرغم من الارتفاع المتزايد لنسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر المدقع، كما تحتاج الأسرة المكونة من خمسة أفراد إلي 127 جنيها فى الشهر حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها الأساسية، والفقراء أكثر تمثيلا فى ريف الوجه القبلي، كما يوجد ارتباط بين الاستقرار فى العمل وحالة الفقر، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتنمية المناطق الريفية، والاهتمام بدراسة حالة سكان المناطق العشوائية بالنسبة لخصائص المسكن، ومحاولة إقامة المشروعات التي تحتاج إلي أيدي عاملة لتكثيف العمالة.

ودراسة مهدي محسن العلاق، نجلاء علي مراد، قصي عبد الفتاح رؤوف (2014) بعنوان: الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية فى العراق(العلاق، مراد، عبد الفتاح ، 2014م):

هدفت هذه الدراسة إلي دراسة الفقر وآثاره الاجتماعية والاقتصادية من جانب إحصائي، حيث تم التركيز علي العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتى تتأثر بشكل كبير بالفقر وبالتالي يتم التركيز عليها عند وضع السياسات الخاصة بالتخفيف عن الفقر، واعتمدت الدراسة علي المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة فى العراق وتقرير قياس الفقر فى العراق فى عام 2013م كمصادر للحصول علي البيانات، وتوصلت الدراسة إلي أن الريف أكثر فقراً 30.7% من الحضر 13.5%، مع ارتفاع معدلات الخصوبة فى الأسر الفقيرة وصل معدل حجم الأسرة فيها أكثر من 9 فرد، وارتفاع معدلات الأمية للفقراء وكذلك انخفاض المستوي التعليمي، وأظهر التوزيع الجغرافي للفقر أن المحافظات الجنوبية هي الأكثر فقراً وكذلك المحافظات التى تعاني من سوء الوضع الأمني مثل نينوي، ويوجد تفاوت ما بين الذكور والإناث فى المجتمعات الفقيرة فى الالتحاق بالتعليم والمساهمة بالنشاط الاقتصادي، وأن محافظات إقليم كردستان كانت الأقل فقراً بسبب الاستقرار الأمني فيها الذي ساهم كثيرا فى جذب الاستثمار ورؤوس الأموال، وأوصت الدراسة بضرورة تنفيذ مسوح اجتماعية واقتصادية بشكل دوري ومستمر بهدف رصد وتقويم الوضع المعيشي للفقراء والعمل علي استهداف الفقراء جغرافيا من خلال إعداد خارطة للفقر مسقط عليها بؤر الفقر.

ودراسة مرقص عبده (2014) بعنوان: دور الجمعيات الأهلية فى الحد من الفقر(عبده، 2014م).

وهدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي شكل وطبيعة الأدوار المختلفة التى تؤديها المنظمات غير الحكومية فى مواجهة ظاهرة الفقر والحد من انتشاره وتم تقسيم الهدف الرئيسي هذا إلي مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي التعرف علي الأدوار المختلفة للمنظمات غير الحكومية قديما وحديثا، والكشف عن العلاقة بين تغيير دور الدولة الأساسي، وظهور وانتشار المنظمات غير الحكومية، والتعرف علي أهم المشروعات والخدمات والمساعدات التى تقدمها المنظمات غير الحكومية للفئات الاجتماعية المختلفة، وتعتبر هذه الدراسة وصفية واعتمدت علي عينة عمدية قوامها 25 مفردة من بعض الفقراء من منظمة غير حكومية (كاريتاس)، وشركة تنمية المشروعات الصغيرة (ريفي) كنموذج للمنظمات الخاصة، بالإضافة إلي دراسة منظمات دينية مثل الجمعية الشرعية والكاتدرائية المرقسية، وذلك من خلال إعداد دليل للمقابلة المتعمقة لكل من الفقراء المقترضين والقادة داخل هذه المنظمات غير الحكومية، وأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة هي برزو الجمعيات وتناميها بشكل كثيف داخل المجتمع المصري، بالإضافة إلي وجود أنماط الرعاية والتى تعتمد بشكل مباشر علي المساعدات المادية وتقديم المأكل والملبس، ومع تراجع الحكومة عن مساعدة الفقراء ومحدودي الدخل، دفع المنظمات غير الحكومية إلي مساعدة الفئات المهمشة داخل المجتمع المصري من خلال إتباع أساليب جديدة للتعامل مع ظاهرة الفقر فى الريف والحضر، تعتمد علي التمكين والدمج لهذه الفئات من خلال تنوع المشروعات والخدمات التى تقدمها المنظمات غير الحكومية كعملية الإقراض والتدريب المهني ومحو الأمية والتوظيف وغيرها من المشروعات والخدمات.

ودراسة عفيف صندوق، طرقى شريقي، مني غانم (2015) بعنوان: الحرمان من الخدمات الأساسية ودوره فى انتشار ظاهرة الفقر وانخفاض مستوي المعيشة(صندوق، شريقي، غانم، 2014م).

وهدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي تأثير الحرمان من الخدمات الأساسية لخدمات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والكهرباء علي الفقراء ودوره فى انخفاض مستوي المعيشة واستخدمت استبانة وجهت إلي عينة من الأسر من الفقراء وغير الفقراء بين الريف والمدن، تضمنت هذه المحاور التالية، مدي انتشار الخدمات الأساسية فى المناطق، ومدي استفادة الفقراء ويمد الفقراء من هذه الخدمات، والعدالة فى توزيع تلك الخدمات، ومدي جودة ونوعية هذه الخدمات، وتم ربط هذه المحاور بالفقر وانخفاض مستوي المعيشة، وتم التوصل إلي أنه توجد علاقة طردية ضعيفة جدا بين الإنفاق الحكومي علي الخدمات الأساسية للفقراء، وانخفاض معدلات الفقر، وكانت هناك علاقة طردية ضعيفة بين تأمين الخدمات الأساسية للفقراء وتحسين مستوي المعيشة فى سوريا.

دراسة (Kort, 2016) بعنوان The Search for effective public– private assessment of the impact of organizational partnership: An From and managerial strategies in urban regeneration partnerships. (Michiel, 2016)

هدفت الدراسة إلي تحديد فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تقييم الهيكل التنظيمي والإستراتيجيات الإدارية من خلال شراكة التجديد الحضري، واعتمدت الدراسة علي الاستبيان لجمع البيانات من (50) مديراً مشاركاً فى التجديد الحضري فى هولندا، وتوصلت الدراسة إلي نتاج عديدة أهمها، أن هناك ضعف فى أداء الشراكة ويتضح ذلك من خلال التأخيرات الزمنية والتجاوزات فى الميزانية، وأوصت الدراسة بأن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يجمع بين المعارف والموارد من اجل تحقيق نتائج، وضرورة البحث المستمر فى الهيكل الإداري للشراكة بين القطاع العام والخاص.

وفى ضوء ما سبق من التراث النظري والدراسات العلمية نجد أهمية الشراكة المجتمعية فى تحقيق نهضة المجتمع وضروريتها فى إتاحة الفرصة لمختلف مؤسسات المجتمع للمساهمة فى إعداد وتنفيذ البرامج والمشروعات والخدمات والعمل علي زيادة الاستثمارات المالية التى توفر فرص عمل جديدة تدعم الاقتصاد الوطني وتحد من البطالة وتحسن من مستوي المعيشة فى المجتمع، لذلك جاءت هذه الدراسة لتحاول توضيح أهمية الشراكة المجتمعية فى دعم الأسر المصرية الفقيرة.

ثانياً: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلي ما يلي:

1- أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن 17 أكتوبر اليوم العالمي للقضاء علي الفقر، حيث يشكل الفقر انتهاكا لحقوق الإنسان.
2- يتطلب تحقيق السلم المجتمعي السعي إلي الحد من الفقر بين الأسر المصرية بما يتيح لأفراد المجتمع أن يعيشوا حياة لائقة.
3- الفقر ظاهرة عالمية تحدث فى كل مجتمع، ومن الممكن أن تتحدد كافة الشراكات المجتمعية من أجل تحقيق العمل اللائق الذي يعد مخرجا ملائما من الفقر.
4- إبراز أهمية الشراكات المجتمعية فى العمل علي إيجاد سبل جديدة لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء وتعزيز الدور الذي تقوم به الدولة فى هذا المجال.
5- تعتبر الشراكات المجتمعية أحد الأشكال الهامة فى بناء نموذج وطني لمكافحة الفقر.
6- استمرار وجود الفقر وانتشاره بين الأسر المصرية يشكل عقبة فى تحقيق التنمية ويؤجج الاضطرابات ويتسبب فى تدمير حياة المصريين.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلي تحقيق ما يلي:

1- تحديد المشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة فى مصر.
2- تحديد أهداف الشراكة المجتمعية.
3- تحديد أشكال الشراكة المجتمعية.

رابعاً: فروض الدراسة:

تتحدد فروض الدراسة فيما يلي:

أ- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين أهداف الشراكة المجتمعية والحد من المشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة.

وتتحدد متغيرات أهداف الشراكة المجتمعية فى التالي:

1- دعم تنمية المجتمع.
2- العمل مع كافة الشركاء للحد من الفقر.
3- تنفيذ مشروعات مدرة للدخل.
4- مساعدة الحكومة فى تنفيذ المشروعات الاجتماعية.
5- الوصول إلي حلول مبتكرة للمشكلات.

وتتحدد متغيرات المشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة فى التالي:

1- بطالة أرباب الأسر.
2- اعتماد الأسر علي التكافل الأجتماعي من الأهل.
3- عدم القدرة علي شراء السلع الأساسية.
4- اعتماد الأسر علي الأطفال كمصدر للدخل.
5- إنعدام فرص العمل.
6- عدم قدرة الجمعيات الأهلية علي مساعدة أرباب الأسر.
7- الاشتراك فى الضمان الاجتماعي.
8- دخل الأسرة لا يكفي لإشباع الاحتياجات الأساسية لأبنائها.

ب- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين أشكال الشراكة المجتمعية ودعم الأسر المصرية الفقيرة.

وتتحدد متغيرات الشراكة المجتمعية فى التالي:

1- الشراكة التعاقدية.
2- الشراكة المالية.
3- الشراكة التقنية.
4- الشراكة التجارية.
5- الشراكة فى البحث والتطور.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

تعتمد الدراسة علي المفاهيم التالية:

1- مفهوم الشراكة:

تعرف الشراكة علي أنها توجهاً إستراتيجية يقوم علي حشد الطاقات وتنسيق الجهد من أجل تحقيق التنمية الشاملة، أي أنها صيغة تعاونية تجمع كل أصحاب المصلحة في التنمية وتشركهم فى فعاليتها من أجل تحقيق العمل العام أو الجماعي(معهد التخطيط القومي ، 2010، ص 19).

كما تعرف الشراكة علي أنها قرار تتخذه جماعات مكونة من مجموعة أفراد أو منظمات أو هيئات أو غيرهم بأن يعملوا من أجل معالجة قضية معينة أو مواجهة مشكلة محددة(داود ، 2000م، ص 8).

واعتمدت هذه الدراسة علي مفهوم الأمم المتحدة للشراكة وعرفت بأنها علاقات تطوعية وتعاونية بين مختلف الأطراف العامة وغير العامة، حيث يوافق جميع المشاركين علي العمل معا لتحقيق هدف مشترك أو القيام بمهمة محددة، وكما يتفق عليها الأطراف، لتقاسم المخاطر والمسئوليات والموارد والفوائد.

2- مفهوم الشراكة المجتمعية:

تري الباحثة أن الشراكة المجتمعية تعني الوسيلة التى يتم بها تفاعل المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة للعمل معاً فى اختيار وتنفيذ برامج ومشروعات تنموية لتحسين مستوي معيشة سكان المجتمع.

3- مفهوم الدعم:

يعرف الدعم فى هذه الدراسة بأنه شكل من أشكال المساعدات المالية أو الاجتماعية التى تقدم للأسر الفقيرة.

وبعد تحديد مفاهيم الدراسة تري الباحثة أن الأسر الفقيرة تعاني من مشكلات اقتصادية تحد من قدرتها علي إشباع الاحتياجات الأساسية لأبنائها وتم تحديد أهم متغيرات المشكلات الاقتصادية ضمن فروض الدراسة.

4- مفهوم الفقر:

تري الباحثة أن الفقر يعني عدم حصول الإنسان علي الحد الأدني لاحتياجاته الأساسية.

5- مفهوم الأسر الفقيرة:

تعرف الأسرة الفقيرة بأنها(عبد الله، كاظم، 2008م، ص 365): حالة عدم الحصول علي مستوي للمعيشة يعتبر لائقا أو كافيا بواسطة المجتمع الذي تعيش فيه الأسرة.

- وتعرف الأسرة الفقيرة وفقاً لهذه الدراسة بأنها: الأسر التى ليس لديها ما يكفي من المال لإشباع الاحتياجات الأساسية لأبنائها.

6- مفهوم خط الفقر:

خط الفقر هو تعبير مالي (كمية من النقد) يدل علي مستوي الدخل والإنفاق الضروري لتلبية الحاجات الأساسية(المرجع السابق، ص 365).

وتري الباحثة أن خط الفقر يعني تكلفة إشباع الحاجات الغذائية الأساسية بالإضافة إلي تكلفة إشباع الحاجات الأساسية غير الغذائية.

وتتضح الحاجات الأساسية غير الغذائية فى الملبس، والمسكن، وتعليم الأبناء، والرعاية الصحية.

والأسر الفقيرة فى هذه الدراسة: هي الأسرة التى تحصل علي معاش الضمان الاجتماعي الذي تقدمه الدولة ولا يصل إلي خط الفقر.

7- المفاهيم الإجرائية للدراسة:

تعتمد الباحثة علي المتغيرات السابق تحديدها فى متغيرات فروض الدراسة كمفاهيم إجرائية للدراسة.

وتؤكد الباحثة أن الأسر الفقيرة فى مصر تعاني من مشكلات عديدة أهمها المشكلات الاقتصادية التى تحد من قدرتها علي إشباع الاحتياجات الأساسية.

لذا تركز الشراكة المجتمعية فى دعم الأسر الفقيرة علي الحد من المشكلات الاقتصادية بأساليب متعددة لرفع مستوي معيشتها والعمل علي الحد من مشكلة الفقر فى مصر.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- نوع الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية تهتم بوصف متغيرات الدراسة المرتبطة بالشراكة المجتمعية والحد من المشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة فى مصر.

2- منهج الدراسة:

استخدم منهج دراسة الحالة للمساعدة في وصف الواقع الفعلي للمشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة وأهمية الشراكة المجتمعية فى الحد من هذه المشكلات وتحسين مستوي معيشتهم.

3- أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة دليل تحليل مضمون ما نشر فى الصحف القومية (الأهرام- الأخبار- الجمهورية) المتعلقة بالشراكات المجتمعية ودعم الأسر المصرية الفقيرة.

يسهم في تحليل المواد والنصوص المنشورة المراد فهمها، وتحليل المضمون، وذلك لمحاولة استخلاص الوقائع والآليات التى ساهمت فى تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال دراسة تحليلية لمضمون الصحف القومية فيما يخص الشراكة فى العمل علي دعم الأسر الفقيرة فى مصر، لمواجهة المشكلات الاقتصادية التى تعاني منها وتحسين مستويات معيشتهم.

4- عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من الصحف القومية في جمهورية مصر العربية بأسلوب العينة القصدية (العينة العمدية) وهي صحف الأهرام والأخبار والجمهورية والتى تصدر بشكل يومي وتغطي كافة الشئون العامة علي المستوي القومي.

واختارت الباحثة هذه الصحف لأنها تعبر عن رؤية الحكومية وسياستها المتبعة فى تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لسكان المجتمع وأساليبها فى محاولة الحد من انتشار مشكلة الفقر فى المجتمع المصري.

وتكونت العينة لكل صحيفة (31) عددا فى أشهر (يناير، مارس، مايو، يوليو، أغسطس، أكتوبر، ديسمبر) و (30) عدداً فى أشهر (أبريل، يونيو، سبتمبر، نوفمبر) فى السنة الواحدة والتى بدأت من 2017/1/1 حتى 2017/12/31م.

ولقد تضمن دليل محتوي المضمون الوحدات التالية:

أ- مجتمع البحث:

هو المادة المنشورة فى صحف الأهرام والأخبار والجمهورية التى تخضع للرصد والتحليل حول الشراكة المجتمعية ودعم الأسر المصرية الفقيرة.

ب- وحدة التحليل:

هي المتغيرات المعبرة عن الشراكة المجتمعية، مشكلات الأسر الفقيرة والتى تم تحديدها فى دليل تحليل المضمون.

جـ- مجالات الدراسة:

- المجال المكاني: ويقصد بها المكان الذي تصدر فيه صحف الدراسة وهي (الأهرام والأخبار والجمهورية) وجميعها يصدر فى القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية وتوزع جميعها فى أنحاء محافظات مصر.
- المجال الزمني: ويقصد بها الإطار الزمني للفترة التى فيها تحليل مضمون الصحف، حيث بدأت هذه الفترة من 2017/1/1م إلي 2017/12/31م.
- الحدود الموضوعية للدراسة تتمثل فى جميع الموضوعات التى ترتبط بالشراكة ودعم الأسر الفقيرة فى مصر والتى صدرت فى الصحف المصرية القومية (الأهرام- الأخبار- الجمهورية)، وبلغت إجمالي عدد الصحف (1095) صحيفة، والتى صدرت من تاريخ 2017/1/1م حتى 2017/12/31م.

5- صدق الأداة:

صدق الأداة يعني أن الأداة تقيس ما وضعت لقياسه، بعد تحديد فئات التصنيف والتحليل ووضعت التعريفات الإجرائية وفقا لمتغيرات الدراسة، تم عرض دليل تحليل المضمون علي ثلاثة أعضاء هيئة تدريس تخصص خدمة اجتماعية لتحكيمها والتحقق من أن الأداة تقيس بشكل ملائم ما وضعت لقياسه، وبحساب معامل الارتباط بين متغيرات أبعاد الشراكة المجتمعية وأبعاد المشكلات الاقتصادية للأسر المصرية الفقيرة كانت (0.891: 0.912).

6- ثبات الأداة:

استخدمت الباحثة معامل ثبات Holstiy (Holsti, 1969, p: 25)

معامل الثبات = 2×ت/ ن1+ ن2

معامل الثبات = ت عدد الحالات المتفق عليها من الباحثين.

ن1= عدد حالات الباحث الأول.

ن2= عدد حالات الباحث الثاني.

حيث قامت الباحثة بتحليل مضمون عدد (129) من النصوص المنشورة فى صحف الأهرام والأخبار والجمهورية حول الشراكة المجتمعية ودعم الأسر المصرية الفقيرة فى الفترة من 2017/1/1م إلي 2017/1/31م، واستعانت الباحثة بمحللة خارجية بعد تزويدها بقواعد وإجراءات التحليل المتفق عليها ثم حساب معامل الاتفاق بين المحللين باستخدام معامل هولستي = 2×34/ 72 = 0.94، ومن ثم يتضح لنا أن دليل تحليل المضمون يتسم بدرجة من الصدق والثبات.

7- المعاملات الإحصائية المستخدمة فى الدراسة:

استخدم برنامج (SPSS) للحصول علي ما يلي:

أ- حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية.

ب- التكرارات والنسب المئوية.

ج- معامل الارتباط كا^2.

د- معامل ارتباط بيرسون.

هـ- أختبار ANOVA

سابعاً: نتائج الدراسة:

جدول (1) كا^2 الفارقة لعدد صفحات الصحف القومية

م	عدد الصفحات	ن= 1095		المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة كا^2 ودلالتها
		التكرار	النسبة			
1	20 -15	371	%33.9	1.284	0.651	*3250.574
2	25 -21	412	%37.6	1.478	0.541	*4528.541
3	30 -26	438	%40.0	1.557	0.486	*2947.947
4	35 -31	508	%46.4	1.784	0.584	*4958.241
5	40 -36	490	%44.8	1.684	0.758	*4612.584

يتضح من الجدول السابق أن عدد صفحات الصحف القومية خلال سنة التحليل (2017) أنه قد تقدم عدد الصفحات (31- 35) حيث تحتل النسبة الأكبر يليها (36- 40)، بينما الأقل عددا هي (15- 20) صفحة. وبإيجاد الفروق ودلالتها باستخدام كا^2 الفارقة لعدد صفحات الصحف القومية نجد أن (31- 35) فى المرتبة الأولي حيث قيمة كا^2 (4958.241) ودلالتها (0.001).

جدول (2) كا^2 الفارقة لعدد السطور بالصفحة الواحدة بالصحف القومية

م	عدد السطور	ن= 1095		المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة كا^2 ودلالتها
		التكرار	النسبة			
1	15 -10	314	%28.7	1.758	0.774	*4324.144
2	20 -16	622	%56.8	1.847	0.758	*4544.589
3	25 -21	893	%81.6	1.991	0.478	*5415.553

يتضح من الجدول السابق أن عدد السطور بالصفحة الواحدة للصحف القومية خلال سنة (2017) أنه قد تدقم عدد السطور (21- 25) حيث تحتل النسبة الأكبر يليها (16- 20)، بينما الأقل عدداً هي (10- 15) سطراً.

وبإيجاد الفروق ودلالتها باستخدام كا^2 الفارقة لعدد السطور بالصفحة الواحدة للصحف القومية نجد أن (21- 25) فى المرتبة الأولي حيث قيمة كا^2 (5415.553) ودلالتها (0.001).

جدول (3) كا^2 الفارقة لعدد الموضوعات المطروحة للنقاش بالصحف القومية

م	عدد الموضوعات	ن= 1095		المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة كا^2 ودلالتها
		التكرار	النسبة			
1	15 -10	522	%47.7	1.845	0.477	4439.175
2	20 -16	352	%32.1	1.311	0.534	5447.201
3	25 -21	221	%20.2	1.101	0.867	3542.446

يتضح من الجدول السابق أن عدد السطور بالصفحة الواحدة للصحف القومية خلال سنة (2017) أنه قد تقدم عدد الموضوعات (10- 15) حيث تحتل النسبة الأكبر يليها (16- 20)، بينما الأقل عددا هي (21- 25) موضوعاً.

وبإيجاد الفروق ودلالتها باستخدام كا^2 الفارقة لعدد الموضوعات المطروحة بالصفحة الواحدة للصحف القومية نجد أن (16- 20) فى المرتبة الأولي حيث قيمة كا^2 (5447.201) ودلالتها (0.001).

جدول (4) كا^2 الفارقة لأهداف الشراكة المجتمعية

م	أهداف الشراكة المجتمعية	ن= 1095		المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة كا^2 ودلالتها
		التكرار	النسبة			
1	دعم تنمية المجتمع	725	%66.2	1.847	0.547	*4425.584
2	العمل مع كافة الشركاء للحد من الفقر	899	%82.1	1.005	0.667	*6847.421
3	تنفيذ مشروعات مدرة للدخل	618	%56.4	1.694	0.556	*5394.284
	مساعدة الحكومة في تنفيذ المشروعات الاجتماعية	948	%86.6	1.947	0.847	*6458.254
	الوصول إلي حلول مبتكرة للمشكلات	556	%50.8	1.355	0.719	*3488.449

يتضح من الجدول أن متغيرات أهداف الشراكة المجتمعية خلال فترة التحليل من 2017/1/1 حتى 2017/12/31 أنه قد تقدم (مساعدة الحكومة في تنفيذ المشروعات الاجتماعية حيث تحتل النسبة الأكبر يليها (العمل مع كافة الشركاء للحد من الفقر)، بينما المتغيرات الأقل شراكة عدداً هي (الوصول إلي حلول مبتكرة للمشكلات).

وبإيجاد الفروق ودلالتها باستخدام كا^2 الفارقة لمتغيرات أهداف الشراكة المجتمعية نجد أن (العمل مع كافة الشركاء للحد من الفقر) في المرتبة الأولي حيث قيمة كا^2 (6847.421) ودلالتها (0.001)،ويعود ذلك إلي اهتمام الحكومة للتعاون مع جميع المنظمات للحد من ظاهرة الفقر.

جدول (5) كا^2 الفارقة للمشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة

م	أهداف الشراكة المجتمعية	ن= 1095		المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة كا^2 ودلالتها
		التكرار	النسبة			
1	بطالة أرباب الأسر	1243	%37.8	1.478	0.487	*5947.385
2	اعتماد الأسر علي التكافل الاجتماعي من الأهل	1675	%51.0	1.658	0.254	*94.145
3	عدم القدرة علي شراء السلع الأساسية	1958	%59.6	1.447	0.954	*9415.247
4	اعتماد الأسر علي الأطفال لمصدر الدخل	2618	%79.7	1.767	0.754	*6248.254
5	انعدام فرص العمل	988	%30.1	1.045	0.614	*4449.305
6	عدم قدرة الجمعيات الأهلية علي مساعدة أرباب الأسر	1327	%40.4	1.687	0.947	*5847.365
7	ضعف معاش الضمان الاجتماعي	2599	%79.1	1.854	0.651	*7543.554
8	دخل الأسر لا يكفي لإشباع الاحتياجات الأساسية	2712	%82.6		0.914	*6138.357

يتضح من الجدول أن متغيرات المشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة خلال فترة التحليل من 2017/1/1م حتى 2017/12/31م أنه قد تقدم (دخل الأسر لا يكفي لإشباع الاحتياجات الأساسية) حيث تحتل النسبة الأكبر يليها (اعتماد الأسر علي الأطفال لمصدر الدخل)، بينما المتغيرات الأقل شراكة عدداً هي (انعدام فرص العمل). وبإيجاد الفروق ودلالتها باستخدام كا^2 الفارقة لمتغيرات المشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة نجد أن (عدم القدرة علي شراء السلع الأساسية) في المرتبة الأولي حيث قيمة كا^2 (9415.247) ودلالتها (0.001)، ويعود ذلك إلي غلاء وارتفاع الأسعار فى السلع الأساسية.

جدول (6) العلاقة بين أهداف الشراكة المجتمعية والمشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة

	بطالة أرباب الأسر	اعتماد الأسر علي التكافل الاجتماعي من الأهل	عدم القدرة علي شراء السلع الأساسية	اعتماد الأسر علي الأطفال لمصدر الدخل	انعدام فرص العمل	عدم قدرة الجمعيات الأهلية علي مساعدة أرباب الأسر	ضعف معاش الضمان الاجتماعي	دخل الأسر لا يكفي لإشباع الاحتياجات الأساسية	قيمة ANOVA ودلالتها
دعم تنمية المجتمع	*0.512	*0.400	*0.250	**0.418	*0.350	0.379	*0.555	*0.548	*114.154
العمل مع كافة الشركاء للحد من الفقر	*0.662	*0.663	*0.751	*0.542	**0.654	*0.320	*0.725	*0.537	*112.625
تنفيذ مشروعات مدرة للدخل	**0.451	*0.541	*0.350	*0.584	*0.684	*0.547	*0.602	*0.521	*94.644
مساعدة الحكومة فى تنفيذ المشروعات الاجتماعية	*0.572	*0.381	*0.548	*0.601	*0.718	*0.637	*0.7719	*0.645	*22.645
الوصول إلي حلول مبتكرة	*0.340	*0.249	*0.418	*0.405	*0.536	*0.543	*0.594	*0.666	*100.387

معامل ارتباط بيرسون الكلي هو (0.528*).

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أهداف الشراكة المجتمعية والمشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون الكلي للعلاقة (0.528) أي أنه يوجد علاقة ارتباط قوية وهي علاقة طردية.

ووقد تباينت العلاقة فى قوتها بين المتغيرات (العمل مع كافة الشركاء للحد من الفقر، عدم القدرة علي شراء السلع الأساسية) بقيمة بلغت (0.751).

جدول (7) كا^2 الفارقة لأشكال الشراكة المجتمعية

م	أشكال الشراكة المجتمعية	ن= 1095		المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة كا^2 ودلالتها
		التكرار	النسبة			
1	الشراكة التعاقدية	889	%81.2	1.547	0.365	*6325.241
2	الشراكة المالية	643	%58.7	1.651	0.842	*5624.981
3	الشراكة التقنية	365	%33.3	1.224	0.514	*5594.658
4	الشراكة التجارية	817	%74.6	1.631	0.662	*5148.365
5	الشراكة فى البحث والتطوير	738	%67.4	1.691	0.614	*8643.554

يتضح من الجدول أن متغيرات أشكال الشراكة المجتمعية خلال فترة التحليل من 2017/1/1م حتى 2017/12/31م ، وقد تقدم (الشراكة التعاقدية) حيث تحتل النسبة الأكبر يليها (الشراكة التجارية)، بينما المتغيرات الأقل شراكة عدداً هي (الشراكة التقنية).

وبإيجاد الفروق ودلالتها باستخدام كا^2 الفارقة لمتغيرات أشكال الشراكة المجتمعية نجد أن (الشراكة فى البحث والتطوير) فى المرتبة الأولي حيث قيمة كا^2 (88643.554) ودلالتها (0.001) خلال فترة التحليل، ويعود ذلك إلي سعي الحكومة فى تطوير المجال العلمي مع الشركاء المعنيين.

جدول (8) العلاقة بين أشكال الشراكة المجتمعية والمشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة

	بطالة أرباب الأسر	اعتماد الأسر علي التكافل الاجتماعي من الأهل	عدم القدرة علي شراء السلع الأساسية	اعتماد الأسر علي الأطفال لمصدر الدخل	انعدام فرص العمل	عدم قدرة الجمعيات الأهلية علي مساعدة أرباب الأسر	ضعف معاش الضمان الاجتماعي	دخل الأسر لا يكفي لإشباع الاحتياجات الأساسية	قيمة ANOVA ودلالتها
الشراكة التعاقدية	*0.514	*0.410	*0.651	*0.554	*0.621	**0.354	*0.694	*0.447	*112.657
الشراكة المالية	*0.514	*0.842	*0.514	*0.555	*0.481	*0.657	*0.745	*0.751	*100.625
الشراكة التقنية	*0.394	*0.443	*0.614	*0.335	*0.554	*0.568	*0.567	*0.395	*103.655
الشراكة التجارية	*0.555	*0.456	*0.845	*0.542	*0.545	*0.654	*0.354	*0.669	*115.725
الشراكة فى البحث والتطوير	*0.459	*0.487	*0.654	*0.584	*0.358	*0.544	*0.684	*0.425	*101.394

معامل ارتباط بيرسون الكلي هو (0.549*).

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أهداف الشراكة المجتمعية والمشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون الكلي للعلاقة (0.549) أي أنه يوجد علاقة ارتباط قوية وهي علاقة طردية.

وقد تباينت العلاقة فى قوتها بين المتغيرات (الشراكة التجارية، عدم القدرة علي شراء السلع الأساسية) بقيمة بلغت (0.845).

جدول رقم (9) كا^2 الفارقة لما وراء المضمون

م	قيمة كا^2/ ما وراء المضمون	ن= 1095		المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة كا^2 ودلالتها
		التكرار	النسبة			
1	إحداث تغيير فى نهج العمل مع الأسر الفقيرة	939	85.1	1.836	0.1862	*10879.798
2	تعزيز العمل التشاركي مع الحكومة	899	84.9	1.742	0.1772	*1083.906
3	الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية	851	77.7	1.723	0.1330	*5831.612
4	إبراز المردود الاجتماعي والاقتصادي للشراكة المجتمعية	789	72	1.601	0.1212	*3418.752
5	إحداث تعديلات فى سياسات الرعاية الاجتماعية	796	72.7	1.641	0.831	*1671.128
6	استثمار الموارد والإمكانات المتاحة فى المجتمع	880	80.4	1.788	0.1961	*2134.905
7	العمل بشفافية ووضح مع أطراف الشراكة	671	61.3	1.598	0.812	*2971.521
8	تحقيق العدالة الاجتماعية	890	81.3	1.791	0.1891	*7089.319
9	تفعيل مبدأ المواطنة	749	67.8	1.574	0.0552	*1587.599
10	توفير الخدمات الأساسية للفقراء	891	89.6	1.898	0.1941	*10980.876

تبين من الجدول السابق ما وراء المضمون خلال فترة التحليل والأكثر شيوعا هي توفير الخدمات الأساسية للفقراء تحتل النسبة الأكبر يليها إحداث تغيير فى نهج العمل مع الأسر الفقيرة بينما الأقل نسبة هو العمل بشفافية ووضوح مع أطراف الشراكة.

وبإيجاد الفروق ودلالتها باستخدام كا^2 الفارقة لما وراء المضمون خلال فترة التحليل نجد أن التركيز علي توفير الخدمات الأساسية للفقراء فى المرتبة الأولي حيث قيمة كا^2 (10980.876) ودلالة معنوية (0.001) فى فترة التحليل ويرجع ذلك إلي أهمية الخدمات الأساسية فى حياة الفقراء ودورها فى تحسين مستويات معيشتهم.

دليل تحليل مضمون
المنشور فى صحف الأهرام والأخبار والجمهورية
عن
الشراكة المجتمعية ودعم الأسر المصرية الفقيرة

إعداد

د. عزة علي شحاته فرج

أستاذ مساعد التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة حلوان

أولاً: البيانات الأولية:

1- التاريخ: / / 20م

2- عدد الصفحات: ( ) صفحة

3- عدد السطور فى الصفحة الواحدة ( ) سطراً.

4- عدد الموضوعات ( ) موضوعاً

ثانياً: محتوي المضمون:

1- أهداف الشراكة المجتمعية:

أ- دعم تنمية المجتمع.

ب- العمل مع كافة الشركاء للحد من الفقر.

ج- تنفيذ مشروعات مدرة للدخل.

د- مساعدة الحكومة فى تنفيذ المشروعات الاجتماعية.

هـ- الوصول إلي حلول مبتكرة للمشكلات.

2- أشكال الشراكة المجتمعية:

أ- الشراكة التعاقدية.

ب- الشراكة المالية.

ج- الشراكة التقنية.

د- الشراكة التجارية.

هـ- الشراكة فى البحث والتطوير.

3- المشكلات الاقتصادية للأسر الفقيرة:

أ- بطالة أرباب الأسر.

ب- اعتماد الأسر علي التكافل الاجتماعي من الأهل.

ج- عدم القدرة علي شراء السلع الأساسية.

د- اعتماد الأسر علي الأطفال كمصدر دخل.

هـ- إنعدام فرص العمل.

و- عدم قدرة الجمعيات الأهلية فى مساعدة أرباب الأسر.

ز- ضعف معاش الضمان الاجتماعي.

ح- دخل الأسر لا يكفي لإشباع الاحتياجات الأساسية.

4- عائد المضمون:

أ- إحداث تغيير فى نهج العمل مع الأسر الفقيرة.

ب- تعزيز العمل التشاركي مع الحكومة.

ج- الدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية.

د- إبراز المردود الاجتماعي والاقتصادي للشراكة المجتمعية.

هـ- إحداث تعديلات فى سياسات الرعاية الاجتماعية.

و- استثمار الموارد والإمكانات المتاحة فى المجتمع.

ز- العمل بشفافية ووضوح مع أطراف الشراكة.

ح- تحقيق العدالة الاجتماعية.

ط- تفعيل مبدأ المواطنة.

ي- توفير الخدمات الأساسية للفقراء.

مراجع البحث:

قنديل، أماني (2004)، الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، مؤتمر الشراكة والتنمية، جامعة القاهرة، مركز دراسات بحوث الدول النامية.

الأمم المتحدة (2000)، إعلان الأمم المتحدة للألفية، القرار 2/55، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 8 سبتمبر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، تقرير التنمية البشرية 2015، التنمية فى كل عمل، برنامج الأمم المتحدة، نيويورك.

عبد الرازق، بن حبيب ورحيمة، بومدين (م) حوالف (2002)، الشراكة ودورها فى جلب الاستثمارات الأجنبية، الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري فى الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، الجزائر، البليدة، 21، 22 مايو.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2012)، الدخل والإنفاق والاستهلاك، عام 2010- 20111م، القاهرة.

الياسري، حميد ياسر (2008)، مؤشرات الفقر فى الوطن العربي، دراسة فى الجغرافية السياسية، العراق، الكوت، جامعة واسط، كلية التربية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 4.

محمد، حنفي حيدر أمين (2009)، دور الصحافة المصرية في معالجة قضايا الفقر والفقراء فى صعيد مصر، دراسة فى المضمون والقائم بالاتصال، جامعة المنصورة، مجلة بحوث التربية النوعية، العدد 15.

صندوق،عفيف وشريقي، طرفة وغانم، مني (2014)، الحرمان من الخدمات الأساسية ودوره فى انتشار ظاهرة الفقر وانخفاض مستوي المعيشة، سوريا، جامعة تشرين، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 5.

عبد الله، ماجد جاسب وكاظم، هالة عدنان (2008)، استخدام الدالة الضبابية فى تحديد مستويات الفقر، العراق، جامعة واسط، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 7.

داود، محمد عبد العليم محمد (2000)، دور الشراكة والمشاركة الشعبية فى التنمية المحلية، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

عبده، مرقص (2014)، دور الجمعيات الأهلية فى الحد من الفقر، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، حوليات عين شمس، مجلد 42، العدد 4، أكتوبر.

معهد التخطيط القومي (2010)، الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (218)، القاهرة.

قدومي، منال عبد المعطي صالح (2008)، دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس.

منظمة العمل الدولية (2003)، الخلاص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، جينف.

العلاق، مهدي محسن ومراد، نجلاء علي عبد الفتاح، قصي (2014)، الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

Al- Kolani, M. M (2012), Characterstics of the poor in Egypt, Mansoura university, journal of Agricutural Economics and social sciences, volume3, Issue5, May.

Jelinek, E (2006), A study of NGO Relation with government and communities in Afghanistan, Agency coordinating Body for Afghan Relief, (ACBAR), 15.

Kort, Ir. Michiel (2016), In Search for effective public- private partinerships: An Assessment of the pact of organizational from and managerial strategies in urban regeneration partnerships- using fs QCA, vol 34, Issue 5.

Ole R. Holsti (1969), Content analysis for the social sciences and Humanities, Reading, MA: Addison- Wesley, Ireland.

World Bank (2015), Understanding poverty and inequality in Egypt, Washington, DC